

خلفيات القارئ وأثرها في ترشيد الدلالة (دراسة في النص القرآني)

أ.د/ أحمد عرابي

قسم اللغة والأدب العربي

جامعة تيارت (الجزائر)

المخلص:

تبين هذه المحاولة البحثية المختصرة كفاءة اللغة العربية من خلال دراسة موجزة لدلالة بعض حروف المعاني و هي آلية من آليات القراءة و التأويل و تعتمد على أساس مبدأ لغوي يقوم على وجهة النظر التي يقترحها القارئ عل المتلقي و يضيفه على النص المقروء، كقراءة إسقاطية تحاول تفسير الإشكالية الدلالية التي يثيرها النص الحاضر، بواسطة بناء على آليات و قرائن غائبة في نظر القارئ و هذا ما نقصد به (كفاءة اللغة العربية) وهي إشكالية تأويلية يفرضها تواصل المتأمل مع أي خطاب أو نص. و هي ظاهرة في الحقيقة كأنها تناقص بين خطابين، احدهما حاضر و هو النص المقروء، و الأخر غائب و لكنه حاضر في ذهن القارئ فهما نصان متوافقان أو متعارضان، و هذا النص الغائب الحاضر يعتبر قرينة خلقية يؤطرها القارئ معتبرا إياها آلية من آليات الترشيد في نظره ترفع الغموض و تساعد على شرح شفرة الخطاب الحاضر (النص). و هذا ما أحول أن أقف عليه من خلال بعض المحطات القرائية والتأويلية عند علماء التراث لهذه الحروف .

الكلمات المفتاحية: كفاءة اللغة، الآلية، القراءة، الترشيد، الشفرة، الخطاب

Abstract :

This brief (abbreviated/abridged) research attempt shows the Arabic language proficiency through a concise study of the significance of some content words, which is a mechanism of reading and interpretation, and relies on a linguistic principle based on the viewpoint that the reader proposes to the recipient and confers it to the readable text, as a projection reading trying to explain the significance issue raised by the present text, building upon the mechanisms and evidence that are absent in the reader's eyes. This is what we mean by the proficiency of the Arabic language, which is an interpretive issue imposed by the contemplator's communication with any discourse or passage. In fact, it is a phenomenon regarded as a contrast between two discourses, one of them is present it is the text read, and the other is absent, but present in the reader's mind. These texts are either compatible or contradictory, and this

present absentee passage is considered as a background presumption which is framed by the reader considering it a mechanism of rationalization in his view raising ambiguity and helping explain the present discourse code (passage). This is what I try to stand on through some of the interpretive reading stations of the legacy scholars for these letters.

Keywords: Language proficiency, mechanism, reading, interpretation, rationalization, code, discourse

يهدف البحث إلى دراسة المعنى في تراثنا اللغوي الذي كان يأتي عرضاً في ثنايا بعض الدراسات التي تناولت ذلك التراث الذي نجده على سبيل المثال في الدراسات اللغوية والدلالية عند علماء الأصول وعلماء التفسير وعلماء الكلام أثناء تناولهم لتحليل النص القرآني. ومن هنا تكمن أهميته فهو يدرس ما تركه الأقدمون في مجال الدراسة الدلالية وهو قراءة جديدة في الدلالة اللغوية القديمة والكشف عن تصور العلماء القدامى للمعنى في كل مستوى من مستوياته المتعددة. و حاولت الوصول إلى حقيقة هذه الافتراضات على ضوء الإجابة عن إشكالية تتمثل في التساؤلات التالية:

1- هل كانت الآليات اللغوية كإعراب والدلالة الصرفية وشكاليات الدلالة اللفظية - مثلا - هي التي أدت إلى تلك المناقشات الجدلية؟ أم هو الرأي والخلفيات الفكرية والعقائبة التي كانت تختبئ وراء الظاهرة اللغوية؟ وخاصة فيما يتعلق بالنص القرآني حتى صدرت الفتاوى في تنويع قراءة النص بين مذمومة وممدوحة؟

2- هل كانت هذه القراءات في خدمة النص القرآني والدراسات اللغوية؟ أم هو مجرد تحمل وإجحاف في حقها، وفي حق النص نفسه؟ وإذا كان الجواب بنعم فهل نعتبر القارئ عاملاً من عوامل التعدد الدلالي على أساس أن التأويل فعالية ذهنية يقوم بها المتأمل أثناء استنباط المعنى؟ وهل يحمل التاريخ علماء التراث ما تنتج عن تلك التأويلات من مواقف وسلوكيات أدت إلى ما لا تحمد عقباه؟

1- مفهوم مصطلح (الخلفية):

إن هذه الخلفية التي عنونها بهذا العنوان هي محاولة تشكل تلك العلاقة الهامة و الخطيرة في الوقت نفسه بين المرسل و المرسل إليه، أو بين القارئ والنص. حيث يحاول المؤول أن يفهم المثيرات الدلالية التي يشير إليها النص، و ما الأمر الذي يدور حوله مغزى النص، فهو يبذل جهداً كبيراً محاولاً أن يقف على حقيقة المعنى الذي تتضمنه العبارة أو الجملة، فيعمل فيها الفكر، و يسعى لإدراك كل معاني الكلام المضمره ويحاول الوصول إلى تفسيراتها الممكنة.

إن مشروعية التأويل تقتضي أن نفترض له تأويلات عديدة؛ لأن التأويل في حد ذاته (أي نص كان) يجيز لنا قراءات كثيرة، إلا أنه في ذات الوقت لا يأذن لنا أن نقرأ كما نشاء و

كيفما اتفق وحسب أهوائنا، و لهذا فإن الأفضل الجمع بين اللغوي و غيره من العلامات الخارجية عنه و هذا ما نراه في النظرية السياقية، فاللغة في نظامها التركيبي الاستعمالي حاملة في غالب الأحيان بذرة الشك في ظاهرة الكلام و شرارة الانطلاق مجازا وتأويلا خارج حدود الكلام، و نجد بذرة الشك هذه فيما أطلق عليه اللغويون "المبادئ اللغوية" و من هذه المبادئ جواز وقوع اللفظ المشترك وجواز استعمال اللفظ في حقيقته و مجازه.

و هكذا يلتفت المتلقي أو القارئ أو يُلفته الخطاب إلى بعض القضايا، فلا يكتفي بالقراءة فقط بل يحاول توجيه الخطاب و تعديله حسب ما يقتضيه فهمه و قدرته على إدراك المعاني العميقة للألفاظ والتراكيب اللغوية، و عليه يكون النص الثاني تعبيرا افتراضيا تقترضه ذهنية المتلقي لحل الإشكالية الدلالية، لأن الفهم يقتضي أن بإمكان المتلقي أن يحل محل المتكلم "يعبر عما فهمه و ما يمكنه قوله بهذا الشأن"⁽¹⁾.

و هي ظاهرة تواصلية بين الذات المنشئة للنص و بين الذات المتلقية، نتج عنها نص قارئ وهي "مشكلة التواصل بين صاحب النص في بدائعه اللغوية و القارئ في محاولته لفك الشفرات والكشف عن المعنى"⁽²⁾.

و تتعلق هذه القضية بمجموعة من المصطلحات و هي كثيرة منها: مصطلح التفسير، التأويل، الفهم، القراءة، المقصدية، المعنى؛ لأن النص ينطوي على مضمرات لسانية و مثيرات أسلوبية لا حد لها و خاصة على مستوى اللافات الدلالية التي قد تستنز القارئ سواء على مستوى اللفظ أو التركيب أو النص جملة، فكأنه يقع تعارض أو تنافر بين ظاهر الخطاب و ذهنية القارئ فيحاول هذا الأخير أن يجد حلا وسطا لحل هذا التنافر و إزالته، إما بإيجاد خطاب جديد أو بتأويل يتوافق مع النص الأصلي، فالمفسر في هذه الحالة هو واقع بين الإسقاطية و السنن اللسانية التي اتفقت عليها الجماعة، و هذا يفهم منه أن العملية اللغوية قد تنطوي على معوقات و عراقيل لسانية تؤدي إلى الغموض، و احتمالات في الفهم، و لهذا نرى أن المعتزلة قد حددوا فهما للكلام: "بأنه الواقع حسب قصد المتكلم و إرادته و دواعيه"⁽³⁾ و هذه القصدية هي الرابط الأساسي بين المتلقي وصاحب "الخطاب"، لكي تتم عملية التواصل بينهما بنجاح أو بنسبة لا بأس بها من تبليغ الخطاب.

2- دلالة الحذف الاعتباري:

وسميناه اعتباريا، لأن المؤول يسقطه على النص للمعنى القائم في ذهنه، ولهذا يقع الخلاف في وجوده وعدم وجوده في النص الواحد، إلا أنه لا يخلو من فائدة بلاغية أو دلالية: "ومنها التخصيم والإعظام لما فيه من الإيهام، قال حازم في "منهاج البلغاء": إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعددها طول وسامة، فيحذف... وتترك النفس تجول في الأشياء...".⁽⁴⁾ وقال السيوطي (ت 911هـ): "هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما ما يقابله، لدلالة الآخر عليه".⁽⁵⁾

والحذف خلاف الذكر وهما ظاهرتان متقابلتان والحذف عند النحاة ينقسم إلى قسمين واجب وجائز، وقال عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) متحدثا عن أهمية الحذف: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطوق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين...".⁽⁶⁾

وقد أنزل القرآن الكريم إلى الناس ليخاطبهم ويأمرهم بالتكليف، وقد أسس هذا الخطاب على أساس أن الله ميز الإنسان بالعقل والفتنة، ويعتمد القرآن على تفكر القارئ والمكلف وعلى قدرته على التدبر فهذا اشتمل على الحذف لأن القارئ منحه الله القدرة التي بها يدرك سائر المخلوقات، وهذا تكريم لعقل الإنسان وتفكيره.

ولذا ترك للذهن استنباط المحذوف، بشرط أن يكون في النص دلالة عليه، وهذه الدلالة إما لفظية أو معنوية، وقد تحصل من علامة إعرابية مثل قوله تعالى: [..وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ... الآية]⁽⁷⁾. فإن تقدير محذوف وهو الفعل "احفظوا الأرحام" يحل مشكلة دلالية في هذه القراءة وهي عطف "الأرحام" على "الله" والتي يفهم منها جواز القسم بغير الله، وهذه العلامة هي القراءة بالفتح على "الأرحام" فالحركة دليل على حذف الفعل "احفظوا".

وقد يحذف المضاف أو المضاف إليه وفي ذلك الحذف مخرج للمتلقي لقضية عقائدية أو فكرية ففي قوله تعالى: [وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا].⁽⁸⁾ فيها إسناد المجيء إلى الخالق وبتقدير محذوف تصبح "وجاء أمر ربك" فيساعد تقدير الحذف الصفة ويؤدي حذفها إلى التباس في النص أو يفهم منه معنى غير المعنى الذي يفهم حين يذكر ذلك المحذوف، وهذا

تأويل على طريقة الخلف، وأما طريقة السلف فإنهم لا يؤولون بل يحملونها على ظاهرها من غير تكييف ولا تمثيل.

ويحافظ المؤول بذلك على عرضين: عقائدي ولغوي، فالأول أن ينزه الله عن المكان، والثاني لا يعطل الدلالة اللغوية ويفوض الكيف إلى الله. وهذا التأويل أسلم.

ونذكر الرازي مجموعة من التأويلات لهذه الآية ومنها: ما يقوم على القرائن العقلية كقوله: (الأول): "ما ثبت في علوم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب، فإنه لا ينفك عن المحدث... فالإله القديم يستحيل أن يكون كذلك..." (9) (الثاني): "لو جوزنا فيما يصح عليه المجيء والذهاب أن يكون إلها... فحينئذ لا يمكننا أن نحكم بنفى الإلهية الشمس والقمر" (10) (الثالث): "أنه تعالى حكى عن الخليل -عليه السلام- أنه طعن في الإلهية الكواكب والقمر والشمس بقوله: [لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ... الآية] (11)... فمن جوز الغيبة والحضور فقد طعن في دليل الخليل وكذب الله في تصديق الخليل في ذلك حيث قال: [وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ... الآية] (12)... (13) (الرابع) "أن نحمل هذه الآية على باب المضاف، وعلى هذا الوجه ففي الآية وجوه (أحدها): وجاء أمر ربك بالمحاسبة والمجازاة و(ثانيها)، وجاء قهر ربك كما يقال: جاء ظهور معرفة الله تعالى بالضرورة في ذلك اليوم فصار ذلك جارياً مجرى مجيئه و ظهوره" (14).

استدل الرازي بالأدلة السابقة لرد المجيء الحقيقي في حق الله سبحانه وتعالى وهي أدلة من القرآن نفسه. وهذه الأدلة بمثابة مقيدات لمعنى النص وهي إما عقلية أو لغوية أو شرعية ويمكن أن نطلق عليه "الحمل الدلالي" وسار الرازي على هذا المنهج وتذكر له على سبيل المثال تفسيره لقوله تعالى: [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ... الآية] (15).

إن الإشكالية التي تثيرها الآية هي إثبات الإتيان في حق الله سبحانه وهذا ما يدل عليه ظاهر النص "إلا أن يأتيهم الله" فهو إسناد الفعل إلى المسند إليه وهو الله. وحسب المعيارية النحوية لقاعدة الإسناد، وكذلك دلالة لفظ الإتيان وهما قرينتان تضافرتا على هذا المعنى، ونقتصر على التأويلات اللغوية التي ذكرها الرازي حيث قال: (الأول): "أن يكون المراد هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله ومدار الكلام في هذا الباب بالإضافة متمتعا فالواجب صرف ذلك الظاهر إلى التأويل..." (الثاني): "كما قال العلماء في قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ

يُحَادُونَ اللَّهَ... الآية].⁽¹⁶⁾ المراد يحادون أولياءه... قوله تعالى ﴿يَأْتِيهِمُ اللَّهُ﴾ أي يأتيهم أمر الله، وليس فيه إلا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مجاز مشهور يقال ضرب لأمير فلانا وأعطاه، والمراد أنه أمر بذلك...⁽¹⁷⁾.

فهو يحمل نصا على نص آخر ليؤول الظاهرة اللغوية إلى معنى غير معناها الظاهري. والمعتمد هنا هو الحذف الاعتباري وهو ما يفترضه المتلقي في التركيب لكي يحصل التوافق بين مادل عليه التركيب النحوي، والمعنى القائم في ذهن المفسر ويعتبر هذا التأويل تحريفا للنص وزيادة عليه من غير دليل مقنع وإلا لماذا لا يقول الله تعالى: "إلا أن يأتيهم أمر الله"؟ أو: "إن الذين يحادون أولياء الله" فلماذا خاطبنا الله بالحذف؟ ولم يخاطبنا بالذكر؟ ثم إن النصوص التي اعتمد عليها في تأويله للحذف لا تنهض دليلا على الحذف لأنها متساوية في القوة والاعتبار وكل منها يحتاج إلى دليل آخر على حذف المضاف إليه وهو تقييد للنص وتضييق لدلالته والحذف توسيع للمعنى وفتح مجال التأمل أمام القارئ ليذهب به التفكير كل مذهب.

وقد اختلف العلماء في اعتبار الحذف وعدم اعتباره، وأصبح ذلك الاعتبار خاضعا لذوق المتلقي وما تمليه عليه عقيدته، ففي قوله تعالى: [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] ⁽¹⁸⁾، إذا قدر في الآية محذوف وهو عند المعتزلة: [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] فالتقدير عندهم إلى "نعمة" ربها ناظرة فهذا التقدير في الآية أدى إلى انقلاب المعنى من إثبات الرؤية إلى نفيها عن الله يوم القيامة، ومن هنا تبدو أهميته في تأويل الكلام.

وقال الرازي (ت606هـ) ذاكرا حجج النافين للرؤية: "أن يضم المضاف والمعنى: إلى ثواب ربها ناظرة" وإنما صرنا إلى هذا التأويل لأنه لما دلت الدلائل السمعية والعقلية على أنه تعالى تمتع رؤيته وجب المصير إلى التأويل".⁽¹⁹⁾، وهذا القول يدل على أن الدلالة النحوية لا يمكن الاعتماد عليها في التأويل مستقلة عن الدلالة المعجمية للألفاظ، لأن النص كل متكامل.

وأما الأشاعرة فقد استدلووا بهذه الآية على رؤية الله يوم القيامة حيث قال ابن الأنباري (ت577هـ): "إلى ربها ناظرة"، من النظر بالبصر بالطاء، وفي هذا دليل على إثبات الرؤية، لأن النظر إذا قرن بالوجه، وعدي بحرف الجر، دل على أنه بمعنى النظر بالبصر. فقال: نظرت الرجل، إذا انتظرت، ونظرت إليه، إذا أبصرته".⁽²⁰⁾

ونفي الرؤية اعتمادا على تأويل يخالف الاستعمال، وهو الحذف الذي يحتاج إلى دليل يعاضده، مردود بالظاهر الذي لا يحتاج إلى دليل، وعليه فإن قول ابن الأنباري، هو الأرجح. "وفي الآية أيضا تقديم وتأخير، فقد قدم "إلى ربها" وأخر "ناظرة" وهذا التقديم فيه اختصاص وتشريف للمنظور ومعناه. لأنها تنظر إلى ربها خاصة، ولا تنظر إلى غيره وهذا معنى تقديم المفعول".⁽²¹⁾

وقال أبو زكرياء الأنصاري: "إن قلت: الذي يوصف بالنظر بمعنى الأبصار، النظر بالعين لا بالوجه، قلت: أطلق الوجه فيه وأراد جزأه، ففي لفظ "وجوه" بالنظر إلى "ناظرة" جمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز".⁽²²⁾

3- دلالة الاعتبار بالتقديم والتأخير:

"و الإعراب في اللغة العربية يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي تفرق بين كلمة وأخرى بالاشتراك مع العنصر الصرفي الذي يميز بين الاسم والفعل والحرف..."⁽²³⁾، وكما قد تتعارض دلالة اللفظ مع المعنى المقصود من النص من حيث الظاهر فكذا الشأن بالنسبة لتراكيب النحو وذلك من حيث التقديم والتأخير أو الحذف وهذا الظاهر يرد أو يؤول اعتمادا على القرائن الخارجية التي يجب أن تكون دلالاته قوية و راجحة على المعنى الظاهر. ومن ذلك مثلا قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...الآية .⁽²⁴⁾ .فإن القيام في هذه مصروف عن معناه الظاهر إلى معنى قريب محتمل وهو العزم على أداء الصلاة.

قال أبو حيان:"والذي رجح هذا الاحتمال أن الشارع لا يطلب الوضوء من المكلفين بعد الشروع في الصلاة، وإذا كان الوضوء شرطا لصحتها، والشرط يوجد قبل المشروط لا بعده وهو معنى قريب يتبادر فهمه بمجرد قراءة الآية أو سماعها"⁽²⁵⁾ ومنه قوله تعالى: [فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ].⁽²⁶⁾

جاء في هذه الآية تقديم القراءة على الاستعاذة والواقع الشرعي أن الاستعاذة مقدمة وذلك ما أقرته النصوص الشرعية الخاصة بأداب تلاوة القرآن وهذا التقديم هو الذي دعا المفسرين إلى التلاوة، فقال الرازي: "الفاء في قوله (فاستعذ بالله) للتعقيب، فظاهر هذه يدل على أن الاستعاذة بعد قراءة القرآن وإليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين...والفائدة فيه أنه

إذا قرأ القرآن استحق به ثوابا عظيما فإن لم يأت بالاستعاذة وقعت الوسوسة في قلبه وتلك الوسوسة تحبط ثواب القراءة أما إذا استعاذ بعد القراءة اندفعت الوسواس وبقي الثواب مصونا عن الإحباط". (27)

وهذا النوع من التأويل يبقي النص على ما هو عليه من حيث الترتيب فهو محاولة لإيجاد ما يدفع التساؤل الذي يثيره ظاهر النص. لأنه ترتيب غير مطابق للواقع. فهو تأويل توفيقى بين ظاهر النص والواقعية.

وقد يلجأ المتلقي إلى احتمال بالحذف في النص ليبقى النص محافظا على ترتيبه ولهذا قال الرازي: "...إن الاستعاذة مقدمة على القراءة وقالوا: معنى الآية إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعد وليس معناه استعد بعد القراءة ومثله: إذا أكلت فقل باسم الله، وإذا سافرت فتأهب..." (28).

وما يلاحظ في الآية أن الفاء هي فاء الجواب الرابطة بين الشرط وجزائه وهي غير فاء العطف إلا أن كليهما يقوم بوظيفة الربط بين الشرط والجواب ووظيفة الترتيب والتعقيب. و يعد هذا دلالة على خروج حروف المعاني عما وضعت له أصلا.

وهذا خرق لمعيارية الترتيب بين الشرط وجزائه واعتمد هذا الخرق على الطريقة الشرعية والعقلية والتي تعني أن تكون الاستعاذة قبل البدء في القراءة. ولعله من الواضح أن فهم الجزء لاحقا للشرط في الزمان مهم في بعض الآيات لأنه تقوم عليه أصول تشريعية، ويفهم من هذا أن الأصل في الفاء الواقعة في جواب الشرط أن تقيد الترتيب في الزمان إلا إذا قامت في السياق قرينة تقيد غير الترتيب وعليه فإنني أقول: إن الترتيب في هذه الفاء ظاهرة سياقية، أي أن السياق هو الذي يحدد دلالتها على هذا المعنى أو ذاك فدالاتها كدلالة اللفظ المعجمي تماما.

وقال تمام حسان: "وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة... لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي... وإن الزمن النحوي وظيفته السياق تحدها الضمائم والقرائن". (29)

وقد يكون عدم الترتيب في الصناعة النحوية مثيرا كما في الآية السابقة، لأنه عندما يتعارض مع قرينة عقلية أو شرعية فسيكون ملفتا للنظر داعيا إلى التأمل مؤديا إلى التأويل، وقد لا يكون هذا التأويل ملفتا من الناحية الصناعية، وإنما يبقي التساؤل للقارئ لماذا؟ كان كذا

خلفيات القارئ وأثرها في ترشيد الدلالة (دراسة في النص القرآني) أ. د/ أحمد عرابي

ولم هكذا؟ ومن ذلك-مثلا- قوله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ... الآية] (30)، فقد قدم الذكر للكثرة، لأن تقديم السارق على السارقة يدل على أن الذكر أجراً عليها من الأنثى ومنه إذا اتهم ذكر وأنثى في سرقة ولم توجد الأدلة التي تثبت التهمة على أحدهما، كان هذا التقديم دليل يستأنس به على اتهام الذكر وتبرئة الأنثى.

والدليل على ذلك أن ما قد يراه بعضهم تأويلاً قريباً قد يبدو للبعض الآخر تأويلاً بعيداً، والسياق هو الذي يرجح أحدهما على الآخر، وأن الذوق الفقهي يلعب دوره الهام في الحكم على التأويل بكونه قريباً أو بعيداً.

"ولكن المحور لا يخرج عن دائرة اللغة ولو باحتمال. كما لا يبتعد عن حدود الشريعة في مبادئها ومقاصدها، ولو كان في ذلك الكلفة في بعض الأحيان..." (31)

ويقوم التأويل حسب المقتبس السابق على دائرتين الدائرة اللغوية والأصول الشرعية إلا أن هذه الأصول الشرعية لا تخرج هي الأخرى عن الدائرة اللغوية بل هي مرتكزها والأساس الذي تعتمد عليه وإذا كانت الدلالة اللفظية أو التركيبية، لا تفيد اليقين كما قيل: "...الدليل اللفظي لا يفيد اليقين. لأنه مبني على نقل اللغة والنحو والصرف وعدم الاشتراك والمجاز والإضمار والنقل أي يكون منقولاً من الموضوع له إلى معنى آخر..." (32)

وإذا كانت الدلالة اللغوية لا تفيد اليقين انعدمت فائدة الخطاب الذي نزل به القرآن، ولكن دلالتها ظنية على التوقيت حتى توجد الأدلة التي تنتقلها إلى اليقين أو إلى أحد الاحتمالين.

4- دور القارئ في ترشيد الدلالة:

وما يقتضيه السياق هو تلك التخريجات الدلالية التي تلح عليها . وما يحتمله المتدبر لكتاب الله من فهم لا يخرج النص عن المعنى الذي يريده القرآن الكريم وضبط معناه فقد قال الله تعالى: [...فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ] (33) "...أن للرفع والتتوين في كلمة (خوف) أوجه من البناء، وذلك أن اسم (لا) النافية للجنس يبني على الفتح وتدل في هذه الحالة على نفي جنس اسمها إطلاقاً أو على معنى العموم في النفي، كقوله " لا رجل في الدار" نفي وجود جنس الخوف كله على العموم بل المراد نفيه عنهم في الآخرة فحسب، كذلك كان إعراب (خوف) أليق في المعنى من بنائها" (34)

وبحركة الرفع والإعراب ينفي عنهم الخوف في الدنيا وفي الآخرة، وأما النصب فيكون نفي الخوف عنهم في الآخرة فحسب، ولذلك كان ترجيح الحركة الدالة على العموم أولى. وقال أبوحيان: "الظاهر عموم الخوف والحزن عنهم لكن يختص ذلك بما بعد الدنيا، لأنه قد يلحق المؤمن الخوف والحزن في الدنيا فلا يمكن الحمل على العموم". (35)

إن الحركة الإعرابية لا تكفي وحدها، بل قد يضاف الواقع الاجتماعي أو السياق الاجتماعي وهذا ما اعتمد عليه أبو حيان في تأويله، ولكن الله سبحانه وتعالى لا يقيم للدنيا اعتبارا مقارنة بالدار الآخرة، وهذه قيمة عقائدية يجب مراعاتها أثناء دلالة القرينة على المعنى.

وهناك اعتبارات نفسية يمكن أن تتدخل في تحديد الدلالة وهي أن المؤمن لا يحزن على مصائب الدنيا فيعيش مطمئن البال. لأنه موثق أن الدنيا مرحلة عابرة ولا يجب على الإنسان الذي يؤمن بقاء ربه، ويعرف ماذا أعد الله لعباده أن يحزن على الدنيا، وقد قيل: "من عرف الله لا يكون غم أبدا" وهذا جانب عاطفي له دوره في ترجيح المعنى، وقد تستبدل كلمة بكلمة أخرى للغرض نفسه أو يقدر لها تقديرا، وقد يغير الأصل في إعراب الكلمة لتعرب إعرابا لم يوضع له في القواعد المعيارية قياسا على نظرية التوسع والمجاز تمثل له بقوله تعالى: [وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ]. (36) قال ابن الأنباري (ت 577هـ): "يوماً منصوب لأنه مفعول به (اتقوا) لا على الظرف لأنه كان يجب تكليفهم يوم القيامة، وليس المعنى كذلك، وإنما المعنى؛ واتقوا عذاب يوم فخذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه". (37)

نلاحظ توجيه المعاني الدينية والعقائدية لإعراب الكلمة، فلا تعرب يوما ظرفا. لأن ذلك يقتضي أن يكون الإنسان مكلفا بعد الموت وذلك لايجوز من حيث دلالة العقائد فعميقة المتلقي لها أثرها في تأويل الألفاظ.

وهذا يسمى "ترخضا" في الدلالة ولا يكون ذلك إلا في ظل تضافر القرائن بمعنى أن الوظيفة النحوية الواحدة لا بد أن تتضافر على بيانها عدة قرائن، هذا إذا كانت على استعمالها فكيف إذا خرجت عما وضعت له.

ونجد في كثير من القراءات ت - أعني التأويلات - أثرا للحركات الإعرابية والتي يطلق عليها حديثا "المورفيمات" ما يقابل الحركة أو الضمائر أو غيرها من العلامات الدالة

على المعنى كحروف الجر والعطف وغيرها حيث نجد تغييرا في المعنى من حرف إلى حرف آخر كما هو الحال في الحركات فلو قلنا: هذا لك وهذا منك وهذا عليك وهذا فيك، فإننا نجد أن الدلالة تتغير من حرف إلى حرف. ويعني هذا أن ينطبق عليها مصطلح المورفيمات، ولها أثرها الواضح في تأويل نصوص القرآن الكريم، وقد تؤدي إلى الاختلاف في الحكم. وتعرض القدماء إلى هذه الظاهرة اللغوية خاصة علماء الأصول وعلماء الكلام وناقشوا وظائفها الدلالية كقواعد نحوية ودلالات لغوية على الأحكام الفقهية والعقائدية وتعامل هذه الآليات معاملة اللفظ في الجملة من حيث الدلالة على المعاني فهي كاللفظ تدل مرة على الحقيقة ومرة على المجاز حسب مقتضيات السياق.

والأصل في معرفة دلالة هذه الحروف، هو التأمل في الكلام والأصل من الكتاب والسنة والرجوع إلى الأصول، وذكر السيوطي هذه الحروف تحت عنوان: "في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف".⁽³⁸⁾ ثم ذكر أهمية هذه الأدوات في تحديدها لدلالة الجملة فقال: "أعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها".⁽³⁹⁾

قد تؤدي دلالة الحرف في النص إلى الاختلاف في الحكم، من ذلك قوله تعالى: [وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]⁽⁴⁰⁾، فقوله تعالى: "منكم" فيه حرف جر "من" وقد احتملت دلالتين: إما التبيين أو للتبويض، وكلاهما تحتاج إلى أدلة للترجيح، فقال الزمخشري: "من للتبويض لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر، فإن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر..".⁽⁴¹⁾

وجهت دلالة المورفيم عن طريق القرينة العقلية والشرعية، وهما في الدلالة أقوى من الآلة اللغوية ومن ذلك ما قاله الرازي.⁽⁴²⁾ "إن (من) ههنا ليست للتبويض لدليلين (الأول): إن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل الأمة في قوله تعالى: [كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ... الآية]⁽⁴³⁾، و(الثاني): هو أنه لا مكلف إلا ويجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر، حيث يجب عليه أن يدفع الضرر عن النفس، ومن هذا قوله تعالى: [...فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ

الأوثان... الآية].⁽⁴⁴⁾ وكقولهم: "إن فلان من أولاده جندا ولأمير عسكري يريد بذلك جميع أولاده وغلماؤه لا بعضهم، وهناك من يرى دلالتها على المعنيين فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجبا على الكل، إلا أنه متى قام به قوم سقط التكليف على الباقيين".⁽⁴⁵⁾ وذكر الرازي دلالتها على التبعية فقال: "إن فائدة كلمة (من) هي أن في القوم من لا يقدر على الدعوة ولا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل النساء والمرضى والعاجزين".⁽⁴⁶⁾

ويضاف إلى ما ذهب إليه الرازي بعض المرجحات الشرعية والعقلية لدالتها على التبعية ومنها، أن التكليف مهمة العلماء. لأن الأمر والنهي مشروطان بالعلم والحكمة ولا يرب أن العلماء هم بعض الأئمة وتتوفر فيهم هذه الشروط ويعني هذا أنه اختلف في دلالتها في بعض النصوص وهي تعامل معاملة اللفظ في دلالتها على المعنى وهي متأثرة بالسياق الذي ترد فيه إلا أن ذلك قد يختلف في دلالاته بحسب ما يكتنفه من القران علاوة على ثقافة وفكر المتلقي.

ولهذا جندا أبا زكرياء الأنصاري يقول في قوله تعالى: [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً... الآية]⁽⁴⁷⁾ قال " (منهم) أي من الذين مع محمد صلى الله عليه وسلم - الصحابة بمغفرة وأجر عظيم، ف (من) هنا لبيان الجنس... لا للتبعية. لأن الصحابة كلهم موصوف بالإيمان والعمل الصالح".⁽⁴⁸⁾

فلماذا قال: "إن، (من) هنا لبيان الجنس لا للتبعية أو هذا حتى لا يطعن طاعن في أحد الصحابة أو بعضهم ليخرجهم من ذلك الفضل والإكرام العظيم، وهكذا يعلق الباب على المتأولين بهذا التأويل فهو رد بما حدث وبما قد يحدث.

ويشبه ذلك قوله تعالى: [الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ]،⁽⁴⁹⁾ قال الرازي: " (من) في قوله تعالى: "الذين أحسنوا منهم، للتبيين لأن الذين استجابوا لله والرسول واتقوا كلهم لا بعضهم".⁽⁵⁰⁾

وكلما حاولنا أن نفهم معنى في نص محتمل الدلالة وجدنا أنفسنا مضطرين إلى ما يسمى: انضمام القرينة التي تجعلنا نفهم معنى قصده المتكلم أو صاحب الشرع وهذه القرينة قد تكون مصاحبة للنص أو خارجة عنه. ونتعامل مع هذه الحروف كمورفيمات حسب مصطلح المحدثين وما تتركه من أثر على معنى الكلام.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

- 1-اهتمام الباحثين القدماء على مختلف تخصصاتهم بالدلالة اللغوية باعتبارها آلية أساسية من آليات تحليل الخطاب .
- 2-اعتبروا الكفاءة اللغوية شرطاً في من يتصدى لقراءة النص وتأويله.
- 3-التفتوا في بحوثهم إلى الدلالة اللغوية وأثرها في المعنى وقد أغفل هذه الناحية علماء فروع اللغة العربية .
- 4- تعاملوا مع الظاهرة اللغوية من حيث اللفظ والتركيب وما نتج عنهما من التعدد والاحتمال في مقصدية النص .
- 5- أطروا دلالة القرائن اللغوية وغير اللغوية وبينوا أثرها في تحليل الخطاب
- 6- بينوا أثر التلويحات الصوتية والتراكيب اللغوية في المعنى .
- 7-اعتبار دور القارئ وما تمليه عليه عقيدته وثقافته . لأن التأويل فعالية ذهنية يقوم بها المتأمل وهو يريد استنباط المعنى.
- 8- قدمت هذه الدراسة المتواضعة الأدلة الكافية على الطاقة القرائية عند علماء التراث المسلمين وبالخصوص عند علماء الأصول والفقهاء وعلماء الكلام وعلماء التفسير؛ لأن معالجة القضايا العقائدية كان في إطار لغوي دلالي عام على أساس النظرة الشاملة للغة وفلسفتها، كما طغى على أسلوبهم ومناقشاتهم المنهج الفلسفي والجدل التحليلي القائم على دحض أدلة الخصم وإثبات النقيض، الأمر الذي يجعل القارئ وهو يتتبعهم يدرك ما كانوا يتمتعون به من إمعان النظر في الدلالات اللغوية من خلال تلك التخريجات الدلالية قائمة على المناظرات الجدلية.

- 1 - إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، دار الحوار، الطبعة الأولى، سنة 2003م، سوريا، ص: 19.
- 2 - المرجع نفسه، ص: 24.
- 3 - إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 20.
- 4- البلاغة القرآنية، المختار من الاتقان ومعتك الأقران السيوطي، ص: 85
- 5- البلاغة القرآنية، السيوطي، تهذيب وتحقيق البلاغة القرآنية، السيوطي، تهذيب وتحقيق السيد الجميلي دار المعرفة، (بدون طبعة)، سنة 1413هـ-1993م، ص: 97.
- 6- دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 112.
- 7- النساء: 01.
- 8- الفجر: 22.
- 9-أساس التقديس في علم الكلام، الرازي، ص: 83.
- 10-المصدر نفسه، ص: 83.
- 11-الأنعام: 76.
- 12-الانعام: 83.
- 13-أساس التقديس، الرازي، ص: 86.
- 14-أساس التقديس، الرازي، ص: 86.
- 15-البقرة: 210.
- 16-المجادلة: 20.
- 17-أساس التقديس، الرازي، ص: 85..
- 18- القيامة: 22، 23.
- 19- التفسير الكبير، للرازي، ج8/268.
- 20- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، ج2/477.
- 21- التفسير الكبير، للرازي، ج8/165.
- 22- فتح الرحمن لكشف ما يلتبس في القرآن، أبو زكريا الأنصاري، ص: 590.

- 23 - علم الدلالة و المعجم, د. عبد القادر أبو شريفة , ص: 39 .
- 24 - المائدة: 06.
- 25-النهر المار من البحر المحيط، لإمام أبو حيان الأندلسي تحقيق خمر الأشقر، دار الجيل بيروت لبنان، ج2/204.
- 26-النحل:98
- 27-التفسير الكبير الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي البكري. دار النشر بيروت 1398هـ 1978 م، ط2، ج5/352.
- 28- التفسير الكبير الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي البكري. دار النشر بيروت 1398هـ 1978 م، ط2، ج5/352.
- 29-اللغة العربية معناها ومبناها. الدكتور تمام حسان، عالم الكتب الطبعة الثالثة سنة 1998م، ص: 242.
- 30- المائدة:38.
- 31- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، أديب صالح، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة: (1404هـ-1984م)، ج1/431.
- 32-شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التقتراني الشافعي ضبط وتخريج، الشيخ زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، سنة(1416هـ-1996م)، ج1/240..
- 33 - البقرة:38.
- 34 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الأولى، سنة (1401هـ - 1981م)، ص: 248
- 35 - النهر المار من البحر المحيط، أبو حيان، ج1/110.
- 36 - البقرة: 48.
- 37 - البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، ج1/80.
- 38-الإلتقان في علوم القرآن، السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت لبنان، ج1/145.
- 39-المصدر نفسه، ج1/145.
- 40- آل عمران:104.

- 41- الكشاف، الزمخشري، ج1/ 452.
- 42- تفسير الرازي، ج3/19.
- 43- آل عمران: 110.
- 44- الحج:30.
- 45- التفسير الكبير، للرازي، ج3/19.
- 46- المصدر نفسه، ج3/19
- 47- الفتح: 29.
- 48- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن، أبو زكرياء الأنصاري، حققه وعلق عليه محمد علي الصابوني دار القرآن الكريم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1403هـ-1983م ص:526.
- 49- آل عمران: 172.
- 50- التفسير الكبير، الرازي، ج3/99.